AMNESTY INTERNATIONAL
PRESS RELEASE

AI Index: PRE 01/026/2008
25 January 2008

ميانمار: مزيد من الاعتقالات بعد مرور أربعة أشهر

تدين منظمة العفو الدولية استمرار حكومة ميانمار في سجن الناشطين السياسيين، الذين تقدِّر أبحاث صدرت حديثاً بأن عددهم قد وصل منذ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 إلى 96 معتقلاً.

وتعليقاً على استمرار الاعتقالات، قالت كاثرين بابير، مديرة برنامج آسيا والمحيط الهادئ في منظمة العفو الدولية، إنه "وبعد أربعة أشهر من حملة القمع العنيفة للمتظاهرين السلميين، زادت حكومة ميانمار في واقع الحال من عمليات اعتقالها غير القانونية عوضاً عن وقفها. وكان رئيس الحكومة، ثاين سين، قد أبلغ الممثل الخاص للأمم المتحدة، إبراهيم غمباري، في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني بأن الاعتقالات قد توقفت، وأنه لن يكون هناك المزيد منها. بينما تُناقض حصيلة الأبحاث التي أجرتها منظمة العفو الدولية في هذا الشأن هذه التأكيدات بالكامل".

ومضت بابير إلى القول: "إن الاعتقالات الجديدة التي جرت في ديسمبر/كانون الأول ويناير/كانون الثاني قد استهدفت الأشخاص الذين حاولوا إرسال أدلة على الحملة إلى المجتمع الدولي، ما يوضح أن الأولوية الرئيسية لدى الحكومة هي إسكات مواطنيها الذين يمكن أن يتصدوا لمساءلتها".

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق بالغ كذلك من أن سلطات ميانمار قد أصدرت أحكاماً بالسجن منذ 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 على ما لا يقل عن 15 من المتظاهرين ومؤيديهم، إلى جانب ما ورد من تقارير عن تعرض المعتقلين للتعذيب وسوء المعاملة.

وقالت بابير: "إن مثل هذه المحاكمات تعقد بدوافع سياسية، وقد تم فرضها بناء على إجراءات تنتهك على نحو فاضح حق الأشخاص في محاكمة حرة ونزيهة وتخالف المعايير الدولية لحقوق الإنسان".

وتؤكد منظمة العفو الدولية على وقوع الاعتقالات التالية منذ أوائل نوفمبر/تشرين الثاني:

- في 4 نوفمبر/تشرين الثاني، قُبض على زاو زاو، عضو "العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية"، في أحد المقاهي في ضاحية كيياميندانيغ من أعمال يانغون.

- وفي 5 نوفمبر/تشرين الثاني، اعتُقل يو خاياروونثا، وهو راهب في العشرين من العمر تابع لدير زانتيلا كاماهتان في يانغون، لمشاركته في مظاهرات سبتمبر/أيلول.

- وفي 19 نوفمبر/تشرين الثاني، أعيد اعتقال راي ثاين (المعروف ببو ماونغ)، وهو أمين سر "العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية" في ولاية راخين، إثر اعتقاله لفترة وجيزة في سبتمبر/أيلول لعقده مظاهرة مناهضة للحكم العسكري.

• وفي 24 نوفمبر/تشرين الثاني، اعتُقل ثمانية أعضاء في منظمة استقلال كاتشين، وربما بسبب عد انصياع المنظمة لمطلب الحكومة بالاستنكار العلني لبيان داو آونغ سان سو شي الصادر في نوفمبر/تشرين الثاني.
• وفي 28 نوفمبر/تشرين الثاني اعتُقل يو تين هلا، عضو الاتحاد العام لنقابات بورما واتحاد عمال السكة الحديد في بورما، سوية مع عائلته بزعم أنهم ينظمون عمال سكة الحديد ويشجعونهم على الانضمام إلى المسيرات في سبتمبر/أيلول. وأفرج عن زوجته وطفليه بعد خمسة أيام.

• وفي 2 ديسمبر/كانون الأول، اعتُقل حاجي أمير حكيم، وهو رجل في الثانية والخمسين من ولاية راخين، لكتابته رسالة إلى هيئة الإذاعة البريطانية أورد فيها تفاصيل انتهاكات حقوق الإنسان ضد طائفة روهينغيا. وأفرج عنه في اليوم التالي بعد أن قام أقارب له برشوة أحد ضباط الشرطة. واعتقل كذلك آونغ زاو وين، وهو شخص عادي، في اليوم نفسه أثناء سؤاله عن رهبان تم إخلاؤهم.

• وفي 14 ديسمبر/كانون الأول، اعتقل خين موي آيي، وكياو سمي، وزاو مين، ومين مين سوي، وهتون هتون وين، وميو يان ناونغ ثاين، وجميعهم من السجناء السياسيين السابقين وأعضاء حاليون في مجموعة جيل 88 الطلابية، بالعلاقة مع ناشطين قاموا بتصوير احتجاجات سبتمبر/أيلول وتحدثوا إلى وسائل الإعلام في المنفى.
• وفي 2 يناير/كانون الثاني، اعتُقل أعضاء "العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية" الدكتور آونغ موي نيو، وهتاي ميينت، وساين وين، وثان هتون، ويو كو أو، وناي ميو كياو في قسم ماغوي بغرض منعهم، حسبما ذُكر، من حضور احتفالات يوم الاستقلال في بلدة قريبة.

• وفي 15 يناير/كانون الثاني، اعتُقل ساو واي، الشاعر وزعيم منظمة أنشأها فنانون لرعاية أيتام ضحايا الإيدز بعد أن فكّت السلطات ألغاز جزء من قصيدة له بعنوان "14 فبراير/شباط"، وتبين لها أنها تتضمن رسالة خفية تنتقد الجنرال البارز ثان شوي.

وحتى اليوم، لا يزال ما لا يقل عن 700 شخص اعتقلوا أثناء أعمال الاحتجاج في سبتمبر/أيلول وبعدها خلف القضبان، كما إنه لم يفرج عن السجناء السياسيين البالغ عددهم 1,150 سجيناً ممن احتجزوا قبل حملة القمع الأخيرة. ولا يزال 80 شخصاً مجهولي المصير منذ مظاهرات سبتمبر/أيلول، وربما يكونون ضحايا لعمليات إخفاء قسري.

إن منظمة العفو الدولية تحث المجتمع الدولي على ضمان الاحترام لقرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر في 14 ديسمبر/كانون الأول 2007، والذي دعم توصيات المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، باولو بنهيرو.

واختتمت بابير بالقول: "نظراً لتصاعد معدلات الاعتقال وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان بعد مرور أربعة أشهر، ينبغي على المجتمع الدولي الضغط على حكومة ميانمار كي تدعو البروفيسور بينهيرو إلى زيارة البلاد فوراً للقيام بجولة تقصي الحقائق التي طلبها".

أنقر هنا لمزيد من المعلومات وللاطلاع على قائمة كاملة بأسماء الأشخاص الذين اعتقلوا وأدينوا.